



أطفال الارهابيين في العراق

بحث حول أطفال مقاتلي داعش
بين واقع التهديد الامني و قضايا حقوق الانسان

Terrorists Children in Iraq

Research about children of the ISIS fighters Between the reality of the security threat and human rights issues

أسم الباحث : مؤيد جبار حسن
اللقب العلمي : مدرس مساعد

ملخص البحث

مثلت حقبة احتلال عصابات التنظيم الارهابي "داعش" اسوء انتكasa للعراق و اخطر تهديد يحل بوطنه الوطنية و وجوده التاريخي. وكأي محتل كان للتنظيم المتشدد تبعات على المحافظات والمناطق التي سيطروا عليها ردا من الزمن، بالإضافة الى تحطيم الانسان والتاريخ والبنية التحتية والتركيبة الديموغرافية ، كان هناك مشكلة اخرى تركها داعش المنهزم وراءه ، وهي الاطفال الذين كانوا نتاج زيجاته الغير شرعية على ارض الوطن.

كيف سيتم التعامل مع هؤلاء الاطفال ؟ فهم من جانب حقوق الانسان لهم الحصانة ويجب عدم المساس بهم ومن جانب اخر فهم تهديد امني مستقبلي على الوطن.

في بحثي هذا ، ومن خلال ثلاثة مباحث ، حاولت الاجابة على تلك الاسئلة وكشف المستور عن قضية هؤلاء الاطفال . وكما يلي: المبحث الاول (نظرية الى حقوق الانسان في العالم و العراق) وفيه مطلبين الاول (حقوق الانسان مطلب ومنجز عالمي).والثاني (حال حقوق الانسان في العراق بعد ٢٠٠٣) . اما المبحث الثاني (حقوق الانسان/الطفل في زمن الحروب والصراعات) ففيه مطلبين ايضا ، الاول (اولوية الامن القومي على حقوق الانسان) والثاني(الاطفال ضحايا الارهاب والسياسات الحكومية غير الحكيمة). والمبحث الثالث (واقع اطفال زيجات الدواعش في العراق) فيحتوي مطلبين الاول (الظروف الاجتماعية والامنية التي خلقت هذه الزيجات) والثاني (مصير اطفال داعش بعد هزيمة التنظيم في العراق) ثم الخاتمة والتوصيات .

Research Summary

Represented the era of the occupation of the gangs of the terrorist organization "isis" the threat of a setback for Iraq and the most serious threat to this national unity and historical existence. And Like any occupier, the hard-line organization had consequences for the provinces and areas it had dominated for a period of time. In addition to human destruction, history, infrastructure and demographic structure, there was another problem left behind by the unruly advocates of illegal marriages.

How will these children be treated? They from the side of human rights, they must be protected, and they should not be harmed. On the other hand, they represent a future security threat to the homeland.

In my research, and through three investigations, I tried to answer those questions and to reveal the question about these children. As follows: The first topic (a look at the human rights in the world and Iraq), which includes two demands (the human rights demand and achievement of the world) and the second (the situation of



human rights in Iraq after 2003). The second topic (human rights / children in times of war and conflict) has two requirements as well: the first (the priority of national security on human rights), the second (children victims of terrorism and non-wise government policies). The third study (the reality of the children of the marriages of al-Dawash in Iraq) (The social and security conditions that created these marriages), the second (the fate of the children after the defeat of the organization in Iraq) and then the conclusion and recommendations.

المقدمة

تعد قضايا حقوق الانسان ، ولا زالت، الشغل الشاغل للكثير من الدول والحكومات والمنظمات الدولية والاقليمية ، ومحل اهتمام المفكرين والاكاديميين وجمهور الناس بصورة عامة. وفي العالم العربي، ومنطقة الشرق الاوسط ، والعراق بالذات ، فالحديث عن حقوق الانسان ذا شجون ، تطول وتطول.

ففي بلاد الرافدين ، تمثلت بوضوح اشكالية الحكم والسلطة وحقوق المحكومين منذ القدم، وما مسلة حمورابي الا محاولة بدائية لوضع قاعدة لحقوق الانسان فيها تشريعات وقوانين وعقوبات. وخلال تاريخه الطويل ، عانى العراق من انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان تواكب مع الحروب التي دارت على ارضه كذلك الصراعات والنزاعات الداخلية والخارجية . وخلال العصر الحديث توالت الحوادث تاريخية على البلاد ، من الاحتلال البريطاني ثم العهد الملكي وبعده التحول الجمهوري الدموي ثم تولي نظام الحزب الواحد البلاد لمدة ٣٥ عام . خلال تلك الحقب توالت انتهاكات حقوق الانسان بنسبة مختلفة ، لكنها في مدة حكم نظام صدام حسين ارتفعت بصورة خطيرة ، حتى ان العملية العسكرية التي اطلقتها الولايات المتحدة وحلفائها لاسقاط هذا النظام سميت بحرب (تحرير العراق) او عملية (حرية العراق).

بعد الغزو الامريكي ، لم تنتهي معاناة الانسان في العراق وانتهاك حقوقه ، بل استمرت وتصاعدت في بعض القطاعات كالسجون (ابو غريب مثلا). وكانت كل هذه الانتهاكات تسير جنبا الى جنب مع تردي الوضاع العامة في البلاد وفشل الطبقة السياسية المتكرر في النهوض بالعراق .

وقد مثل دخول تنظيم داعش الارهابي الى العراق واحتلاله لعدة محافظات وتهديده العاصمة بغداد، أخطر لحظة في مصير الوطن والمواطن ، وقد اصاب هذا الامر حقوق الانسان في تلك المناطق وغيرها في مقتل ، لما عرف عن تلك التنظيمات المتشددة من فكر اجرامي تدميري اقصائي .

وبعد ان اتحد العراقيون جميعا ، قامت قواتهم المسلحة بكلة صنوفها ، وبمساندة المتطوعين الغيary ، بهزيمة التنظيم الارهابي وتطهير المناطق منه . لكن الاخير خلف الكثير من المشاكل ورائه ، عدا تدميره للمرافق الخدمية والدور والمباني ، الا وهي مشكلة الاطفال الذين ابائهم مقاتلين في تنظيم داعش. فهم من جهة ضحايا الكبار ويستحقون حقوق كباقي البشر ، وهم من جهة أخرى يمثلون خطر مستقبلي بسبب نشأتهم وبما يحملونه من ارثا دمويا من اسلافهم.

نسعى في البحث الى تسلیط الضوء على مصير مئات ان لم يكن الاف الاطفال ، الذين هم ابناء الدواعش ، والذي هم حاليا في قبضة القوات الامنية او الذين ليسوا كذلك.

البحث في هذا الموضوع يهدف الى دفع السلطات العراقية الى احتواء ابناء الارهابيين، وليس فقط باقي اطفال شهداء العراق من القوات الامنية وضحايا الارهاب. واقتلاعهم من واقعهم السيء وكسبهم الى صف الوطن ، وليس تركهم ضحية الاهمال والعزوز وال الحاجة المادية والعاطفية والتي قد توصلهم مرة اخرى الى ما ذهب اليه ابائهم الارهابيين.

ان اثارة قضية حقوق اطفال زيجات داعش ، الذين ولدوا او من لا زالوا في بطون امهاتهم، تحمل قدر من الحساسية والانفعالات الانسانية لدى الكثير من المتابعين الذين قدر يرون في ذلك ترفا لا يستحقه الطرف الآخر ، وهذا خطأ جسيم لمن ينادي بضرورة تطبيق حقوق الانسان على الجميع.

وفي سبيل الاحاطة بموضوع البحث ، ارتأينا ان نقسمه الى ثلاثة مباحث ، الاول منها فيه نظرية على حقوق الانسان في العالم بصورة عامة وال伊拉克 بصورة خاصة. وفي المبحث الثاني تقضينا فيه حقوق الانسان/ الطفل



في الحررو والنزاعات المسلحة، أما المبحث الثالث فقد جاء لبيان واقع زيجات داعش في العراق . يلي ذلك خاتمة وتوصيات والمراجع التي استند البحث عليها.

المبحث الأول نظرة الى حقوق الانسان في العالم و العراق

كانت وما زالت حقوق الانسان الشغل الشاغل لبني البشرية منذ أقدم العصور وحتى يومنا هذا، وستظل شغله الشاغل طالما في هذا الوجود صراع بين بين قوى الشر وقوى الخير ، بين قوى الظلم وقوى العدل، بين قوى المساواة وقوى العنصرية ، بين قوى النفي وقوى الإثبات.^(١)

فالانسان ، الكائن العاقل في هذا الكون المتراخي الابعاد، ارتأى بعد التجارب المرة التي عاشها ، ان يضع قواعد تحكم تعامله مع أخيه الانسان ، ولكي لا يتتجاوز عليها احد، وضع لها مجموعة عقوبات وزواجر رادعة. وربما يمكن القول اننا نحيا في العصر الذهبي لتلك الحقوق ، والتي لم تأت كلها دفعة واحدة وانما تدرجت عبر الزمان والمكان ، لتصل اليانا بصورتها الحالية.

ومن المؤكد ان انتشار حقوق الانسان كان من النتائج الايجابية للعلومة، والتي يمكن ان نلاحظ اثارها في شتى انحاء العالم . فتلك الحقوق اصبحت سلعة عالمية ، جابت انحاء المعمورة ولا زال الطلب عليها شديدا. في هذا المبحث سنسلط الضوء على مطلب حقوق الانسان في العالم بصورة عامة ، ومن ثم في العراق بصورة خاصة.

المطلب الاول حقوق الانسان مطلب ومنجز عالمي

عرف مصطلح حقوق الانسان في القرن الثامن عشر ، اذ لم يتم تداوله قبل ذلك، ويعود الفضل في ظهوره بشكل واضح وصريح الى الاعلان الفرنسي لحقوق الانسان والمواطن الصادر سنة ١٧٨٩ عقب الثورة الفرنسية التي اطاحت بنظام حكم اتسم بالطغيان والاستبداد.^(٢)

الانسان بحقوقه، فإذا كان يملك كل حقوقه كان كامل الانسانية، وإذا انتقص له حق من الحقوق، كان في ذلك انتهاكا من انسانيته، وكلما تعددت الحقوق التي تسلب من الانسان، يكون الانتهاك من انسانيته بنسبة ذلك المقدار.^(٣)

ان فكرة حقوق الانسان بصفة عامة استندت إلى تلك الفكرة النابعة من التجارب السابقة للتصرفات غير الإنسانية تجاه الانسان ، ولذلك فان حماية حقوق الانسان تستهدف حماية الانسان (الفرد أو الجماعة) من السلوك غير العادل الصادر عن الآخرين وهي بذلك تفرض واجبا على المجتمع أو الدولة لحماية الانسان من كل صور السلوك غير الإنساني المشوب بإساءة استعمال السلطة التي يمكن ان تلحق الضرر بالانسان .^(٤)
ليس هناك اتفاق على مصطلح واحد لحقوق الإنسان، بل هناك مصطلحات عدة تستخدم للدلالة عليها، منها: "حقوق الإنسان"، "الحقوق الإنسانية"، "حقوق الشخصية الإنسانية"، فهي تعابير تم استخدامها بالتناوب للدلالة على المصطلح نفسه، وفي السابق كان تعابير "الحقوق الطبيعية" هو المستخدم بشكل أكبر إلى جانب "الحقوق الفطرية أو الأصلية". ولكن أكثر المصطلحات شيوعاً منذ القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، هو مصطلح "حقوق الإنسان".^(٥)

وتعود فكرة حقوق الانسان في جوهرها، من الافكار القديمة ، ذلك ان جوهرها يرتبط بقيم الحرية والعدالة والمساواة ، وهي القيم التي خاضت البشرية صراعا مريعا في الدفاع عنها، كما أنها من القيم التي تتبع من الطبيعة البشرية والكرامة الانسانية ، وهو الامر الذي ارتبط بوجود الانسان على سطح الارض ومنذ بدء الخليقة.^(٦)

ولقد مررت مسيرة حقوق الانسان بعدة محطات مهمة ، عدلت انتقالات تدريجية في تطور هذه القيم وتوسيعها لتشمل مختلف قطاعات الحياة، ومنها:



١- اعلان الاستقلال الامريكي لعام ١٧٧٦: صدر هذا الاعلان بعد معاناة مريرة من الناج البريطاني ، اذ ورد فيه (ان تاريخ ملك بريطانيا العظمى الحالى تاریخ حافل بالاضرار والاغتصاب المتكرر ، وهدفه المباشر هو فرض الحكم الاستبدادي المنطلق على هذه الولايات).^(٤)

ويعد أهم وثيقة في تاريخ الولايات المتحدة، توصف بأنها تاريخ ميلاد بلاد العم سام، حيث أُعلن بها رسميا الاستقلال عن المستعمر البريطاني، وعرض مجموعة من الحقوق تركز على المساواة والحرية لجميع الناس.^(٨) وجاء في مقدمة هذا الاعلان: "نقرر بهذا ان من الحقائق البديهية ان جميع الناس خلقوا متساوين، وقد وهبهم الله حقوقا معينة لا تتزعزع منهم . ومن بين هذه الحقوق حقهم في الحياة والحرية والسعى لبلوغ السعادة. والحكومات إنما تنشأ بين الناس لتحقق هذه الحقوق فتستمد سلطانها العادل من رضا المحكومين وموافقتهم".^(٩) لكن تلك الوثيقة لم تكن كافية ، فإنما القرن الثامن عشر ، تبين ان مصطلحات مثل "حقوق الانسان" و "حقوق البشرية" ، "حقوق الإنسانية" مصطلحات عامة للغاية، فلا تمت بصلة مباشرة الى الاستخدام السياسي ؛ فكانت تشير الى ما يميز ما هو بشري عما هو الهي من ناحية ، وعما هو حيواني من ناحية اخرى، وليس الى الحقوق المتعلقة بالسياسة مثل حرية التعبير او الحق في المشاركة في الحياة السياسية.^(١٠)

٢- اعلان الحقوق والمواطنة في فرنسا عام ١٧٨٩: صدر اعلان الحقوق والمواطن خلال مرحلة مضطربة من مراحل تاريخ فرنسا السياسي غالب عليها طابع الصراع على السلطة بين الملك ومؤيديه (النبلاء ورجال الدين) والطبقة الثالثة (البرجوازية) ، انتهى بانتصار الطبقة البرجوازية وتقييد الملكية ثم الغائبة عام ١٧٩٢.^(١١)

تفجرت الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ ، نتيجة مجموعة من العوامل التي تراكمت وادت إلى انتلاقتها في النهاية، وتعتبر هذه الثورة من أهم الثورات في العصر الحديث ؛ حيث جاءت بمفاهيم جديدة ؛ أثرت في المبادئ والنظم السياسية والاقتصادية واجرت تحولات سياسية واجتماعية كبرى في التاريخ السياسي والثقافي لفرنسا وأوروبا بوجه عام. ابتدأت الثورة عام ١٧٨٩ وانتهت تقريباً عام ١٧٩٩ . وقد عملت حكومات الثورة الفرنسية على إلغاء الملكية المطلقة ، والامتيازات الإقطاعية للطبقة الارستقراطية، ونفوذ رجال الدين.^(١٢) وربما يقال ان الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ كانت في حالة تبلور عدة عقود. لم تكن في فرنسا مقاومة ظاهرة ومحددة ضد الحكومة الملكية، فالبلاد كانت بلا أي هيئات تمثيلية. وكان اقرب شيء الى هيئة من هذا القبيل هو برلمان باريس وهو نوع من المحكمة العليا ويضم قضاة يتولون مناصبهم بالوراثة.^(١٣)

٣- ميثاق الامم المتحدة: ان هذا الميثاق يعد نقطة تحول من المجال الوطني الى المجال الدولي في حماية حقوق الانسان باعتباره -أي الميثاق- هو الذي أنشأ أكبر منظمة دولية في تاريخ العلاقات الدولية.^(١٤)

الأمم المتحدة هي منظمة دولية انشئت في عام ١٩٤٥ ، وت تكون حتى الان من ١٩٣ دولة عضو. وتسתרشد الأمم المتحدة في مهمتها وعملها بالأهداف والمقاصد الواردة في ميثاق تأسيسها.^(١٥) وعلى مدى ٦٨ عاما، اتسم أداء منظمة الأمم المتحدة بالتبني بين الإخفاق والنجاح، إلا أنها لا تزال لها حضورا على المسرح الدولي.^(١٦)

٤- الاعلان العالمي لحقوق الانسان: هو وثيقة حقوق دولية تمثل الإعلان الذي تبنّته الأمم المتحدة ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ في قصر شابو في باريس. الإعلان يتحدث عن رأي الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان المحمية لدى كل الناس. والإعلان يتتألف من ٣٠ مادة ويختلط رأي الجمعية العامة بشأن حقوق الإنسان المكفولة لجميع الناس.^(١٧) وهكذا جعل هذا الإعلان من حقوق الإنسان قيوداً على سيادات الدول باعتباره تفصيلاً للحقوق التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وباعتباره إعمالاً لهذه النصوص وتحويلها إلى نصوص قابلة للتطبيق بحيث غدا كل حق من هذه الحقوق حقاً قائماً بذاته يمكن التعرف عليه وتعيشه بما يفضح انتهاكه والدعوان عليه.^(١٨)

٥- مواثيق واتفاقيات ومعاهدات دولية تعنى بحقوق الانسان: ومنها (الحرفيات الأربع) التي اوصى بها الرئيس الامريكي فرانكلين روزفلت عام ١٩٤١ ، وهي حرية الكلام والتعبير ، حرية العبادة لله ، التحرر



من الفقر، والتحرر من الخوف^(١٩) ومن الاتفاقيات الدولية؛ الاتفاقيات الدولية للحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

يظهر مما تقدم، ان مسيرة الانسان لنيل حقوقه، مررت بمحطات عدّة خاللها الدعاة لمبادئها حرباً ضروس ضد الحكومات الغير ديمقراطية وبعض رجال الدين الرجعيين.

المطلب الثاني حال حقوق الانسان في العراق بعد ٢٠٠٣

حقوق الانسان لم تتحسن ، بعد زوال الحكم المتفرد للرئيس صدام حسين، رغم ان بعض دوافع الغزو الامريكي المعونة جاءت بدعوى انقاذ الشعب العراقي من الدكتاتورية ومنحه الحرية والديمقراطية التي يتوق اليها. فقد وثق تقرير للأمم المتحدة نشر شهر شباط ٢٠١٥ انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان ذات طابع طائفى متزايد في العراق وكذلك تدهوراً في سيادة القانون في مناطق كبيرة من البلاد.^(٢٠)

لقد تصاعدت ثقافة حقوق الإنسان في العراق بعد التغيير عام ٢٠٠٣، واضحت الدستور العراقي يشير بصراحة إلى مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكن المنظمات المعنية بحقوق الإنسان استمرت باتهام العراق بارتكاب انتهاكات فضيعة في هذا المجال.^(٢١)

الا ان هناك رأي مخالف يرى ان حقوق الانسان في العراق قد حققت طفرات نوعية قياساً لوضعها قبل عام ٢٠٠٣ . ومن تلك الاراء المحدث الرسمي لوزارة حقوق الانسان السيد كامل امين ، الذي أكد ان قضية حقوق الانسان قد تطورت على مستوى العالم، فضلاً عن الاهتمام بها في العراق بعد حرب عام ٢٠٠٣.^(٢٢) رغم ان ذات الوزارة تم الغائبة بعد التعديلات التي واكبت دعوى الاصلاح التي تبناها السيد حيدر العبادي رئيس الوزراء، وبموجب الأمر الديواني رقم (٣١٢) الصادر عن مجلس الوزراء.^(٢٣) وان كان سبب الالغاء نتيجة الضائقة المالية والترهل الوزاري في الكابينة الحكومية، الا ان التخلي عن تلك الوزارة يعكس عدم اهميتها بالنسبة لدى البعض.

ويرجع الاستاذ حامد اللامي اسباب تدني حقوق الانسان في العراق الى الموروث الاجتماعي وقلة الخبرات وعدم تطبيق الدستور في اوجه معينة مما جعل ضعف تطور مبادئ حقوق الانسان في البلاد على الصورة المرجوة على الرغم من كبير الاعتبارات والاهمية الذي يوليه ابناء العراق بمبادئ حقوق الانسان وموضوعاته وخصوصاً الباحثين والدارسين في العديد من فروع العلم.^(٤)

وفي مجال الحرب مع التنظيمات الارهابية اتهم تقرير لمنظمة العفو الدولية كلاً الطرفين الحكومي والارهابيين ، اذ يشير الى ان القوات الحكومية، والمليشيات شبه العسكرية، والجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية" ارتكبوا جرائم حرب، وغيرها من انتهاكات القانون الدولي الإنساني، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سياق النزاع الداخلي المسلح.^(٢٥)

وبالطبع اللوم يلقى بصورة مرکزة على الحكومة العراقية باعتبارها مؤسسة رسمية أقل مما يلقى على الجماعة الارهابية التي هي اصلاً خارجة عن القانون ولا تعرف بالمواثيق والعقود الإنسانية. أما منظمة الصحة العالمية التي تقدر عدد سكان العراق بـ ٣٢,٧٧٨,٠٠٠ فانها تقدر ان هناك ٢٠ مليون إنسان متضرر، ومن بينهم ١.٨ مليون مشرد داخلياً.^(٢٦) وهذه الارقام تؤشر ضخامة حجم المشكلة الإنسانية في العراق .

المبحث الثاني حقوق الانسان/الطفل في زمن الحروب والصراعات

في الحروب والصراعات الدموية تتراجع الإنسانية وتتصدر العدوانية وشهوة القتل ورغبة التدمير لدى المتصارعين، وقد يصبح من الترف الحديث عن حقوق لالنسان اذا كان الاخير موضوعاً للقتل والفناء.

ولما كان تاريخ الانسانية سجلاً حافلاً بالحروب فقد كانت المراة التي جلبتها للانسانية محفزاً للتفكير بالأمر الآخرين . وبعد ان استقرت لدى المجتمعات عبر التاريخ قيم الفروسيّة ، واعراف التعامل الانساني في ساحات



القتال ، فقد تصدى فقه القانون لوضع قواعد قانونية تحد من اوصاب الحروب وما تحمله من مصاعب للبشرية، فظهر ما يعرف اليوم بالقانون الدولي الانساني.^(٢٨)

وفي زمن الصراعات المسلحة تزداد انتهاكات حقوق الانسان، وتبدو تلك الحماية المقررة لحقوق الانسان في زمن السلم غير كافية، بل وحتى غير ملائمة لاختلاف ظروف الحرب عن ظروف السلم. ليس هذا فحسب، بل ان الحماية المقررة في القانون الدولي الانساني تعود للعقود الاخيرة من القرن الـ ١٩ وبذلك فهي قد سبقت الحماية المقررة لحقوق الانسان في زمن السلم والتي لم تشرع دولياً، الا في عام ١٩٤٨ باصدار الاعلان العالمي لحقوق الانسان.^(٢٩)

والملحوظ على الحروب الحديثة ، رغم دقة اسلحتها وذكائها المفترض ، الا ان من يقود ويوجه ويتحكم بتلك الادوات هو الانسان الذي من الممكن بضغطة زر ان يرتكب مجررة في مدينة اهلة بالسكان الابرياء. لذا سعينا في هذا البحث الى تقسيي أيهما الى اقرب الى التحقيق في الصراعات؛ حقوق الانسان ام المصلحة العليا للدول والحكومات.

المطلب الاول اولوية الامن القومي على حقوق الانسان

العراق بحكم موقعه الاستراتيجي وثراته الهائلة أصبح محط انتظار الجميع ،سواء من الدول الاقليمية او القوى العظمى الاخرى. لذلك كان المهاجس الامني سيد الموقف في جميع تحركات الدولة ، على تعاقب حكوماتها وتنوع قادتها.

والاليوم العراق امام تحديات اقل ما يقال عنها انها مصيرية ، تتعلق بوجوده وسلامة اراضيه وحرمه اهله وهيبة تاريخه،لذا طغت الاولوية الامنية على من سواها.

وبعد عام ٢٠٠٣ أنشئت العديد من المؤسسات الحكومية ، التي تضع سياسات الامن الوطني بما يحقق الامن الوطني الشامل بمفهومه الجديد ليشمل كل القطاعات مثل الامن والجيش والأمن الداخلي والخارجي وال الغذائي والصحة والتعليم. أسس التغيير لمرحلة جديدة من عمر الدولة العراقية الحديثة، بنيت على أساس نظام ديمقراطي عادل، يقوم على فصل السلطات، ويمثل فيه المواطن القيمة الأهم، فصارت حرياته وحقوقه مصونة بستور دائم يمنع أي حيف أو تجاوز عليها، كما يؤكد على ذلك جهاز المخابرات العراقي.^(٣٠)

اما مستشارية الامن الوطني فترى ان العراق يسعى بمؤسساته الدستورية الى بناء المؤسسات الامنية وفق منظور ديمقراطي يراعي فيه اولاً مبادئ حقوق الانسان وحكم القانون وأن يكون هدف تلك المؤسسات هو الانسان العراقي اولاً واخيراً.^(٣١)

وبحسب مستشار الامن القومي السابق السيد موفق الريبيعي فإن في طليعة ركائز الامن القومي الجديد اعتبار المواطن العراقي قيمة إنسانية وقيمة وطنية بما يحفظ كرامته وحقوقه الأساسية ويضمن تأدية واجباته الرئيسية وتوفير المناخات الازمة لتلبية احتياجاته المادية والمعنوية إذ لا أمن مع انتقاء مقومات الكرامة والحقوق الإنسانية والوطنية فالدولة التي تهمل وتستبعد مواطنيها لن تظفر بالأمن وفق اية صورة.^(٣٢)

أن الامن القومي العراقي في ضوء المتغيرات السياسية والديمقراطية والتغير الديمغرافي السياسي لحالة الحكم وأنتقاله من دولة ذات حكم شمولي تسلطى إلى نظام ديمقراطي تعددي (دولة المؤسسات) يتطلب العمل على حماية الدولة وتأمين الجهاز الدفاعي لها الأمني وتقديم الدعم له والعمل على توفير الخبراء الأمنية العسكرية والمدنية من ذوي الاختصاصات العلمية كافة^(٣٣)

المفاضلة صعبة او مستحيلة بين الامن وحقوق الانسان ، والحقيقة ان من يعكر الامن الوطني يروم ضرب دولة المؤسسات وحقوق الانسان ، والعودة بالعراق الى عهود التسلط والخوف والغاء الآخر.

لقد هيمن على حالة حقوق الإنسان ، فيما مضى ، الصراعسلح بين تنظيم "الدولة الإسلامية" المتطرف (المعروف أيضا باسم "داعش") وخليط من القوات الكردية وقوات الحكومة العراقية المركزية ، والميليشيات الموالية للحكومة ، والحملة الجوية الدولية التي تقودها الولايات المتحدة.^(٣٤)

ان حقوق الانسان بحسب د. موسى بريزات / رئيس الشبكة العربية لحقوق الانسان من مسؤوليتنا لا بل واجبنا ان نكشفها ونناقشها بموضوعية وتجرد علينا نساهم ولو بجهد بسيط لأن بيصر اولي الامر الحقائق من منظور انساني يسبق الامني والسياسي والاقتصادي لأن ما هو انساني هو ما يخدم تلك الاعتبارات اذا ما قصد



منها حماية الانسان فعلاً ولكنها اذا ما استمرت على ما هي عليه اعتبارات لغایات غير انسانية فإنها ستهدى كل عندما تهدم هذه الاعتبارات ما هو انساني وبالتالي تحكم على نفسها بالفشل التام.^{٣٥}

المطلب الثاني الاطفال ضحايا الارهاب والسياسات الحكومية غير الحكيمية

لا يزال الأطفال يتأثرون بشكل خطير بوقع النزاع المسلح والعنف الدائر في العراق. العدد الإجمالي لحوادث العنف المؤوثقة المرتبطة بالأطفال أحذة في التناقض ببطء ولكن لا تزال مرتفعة.^{٣٦}

ان هذه الفئة بالذات هي الفئة التي من المفترض أن تكون الاكثر حظاً في حصولها على الاهتمام والرعاية المستمرة من الابوين والمجتمع، لكن عندما نرى تصاعداً للعنف بشكل ملحوظ وكبير ليصل الى هذا الطفل، حينها من المؤكد أن هذا العنف يكون موجهاً الى الضمير والعقل الانساني معاً.^{٣٧}

إن التهديد الذي تقدمه التنظيمات الارهابية يتخذ شكلاء: إرهابيون أطفال إما على اتصال مباشر أو غير مباشر مع الجماعة المسلحة. وحتى في الوقت الذي تعاني فيه الدولة الإسلامية من نكسات في ساحة المعركة في العراق وسوريا، فإنها تستقطب المراهقين في أنحاء العالم، الذين يطلب منهم البقاء في بلدانهم الأصلية وضرب أهدافهم بأية أسلحة متوفرة مثل السكاكين والقتال الخام. إذ ذكرت السلطات الفرنسية مؤخراً ان فتاة تبلغ من العمر ١٦ عاماً كانت من بين اربعة اشخاص اعتقلوا في جنوب فرنسا للاشتباہ في التخطيط لهجوم ارهابي.^{٣٨} وهذا يظهر قدرة التنظيم ، حتى وهو يحتضر، على استماله عقول ومشاعر الصغار وتجنيدهم لصالح اهدافه الخبيثة.

وقد اشار تقرير حقوق الانسان الاممي في العراق لشهر حزيران ٢٠١٤ الى جملة حلول لمعالجة مشاكل حقوق الطفل العراقي منها :

١.إصلاح منظومة العدالة الجنائية للأحداث لضمان النظر في بدائل اخرى للحبس بالنسبة للأطفال الذين يخرقون القانون.

٢.ضمان ان مراكز اعتقال الأحداث توفر الخدمات والظروف الملائمة للعناية الجسدية والعقلية وتنمية الطفل وان كافة العاملين في تلك المراكز مدربين تدريجياً وافياً في مجال رعاية الطفل.

٣.ضمان تنفيذ البرامج التي تمكن جميع الأطفال من الحصول على الخدمات الأساسية ومن ضمنها الرعاية الصحية والاسكان والتعليم.

٤.إنشاء آلية رسمية لحماية الطفل وتبادل المعلومات مع فريق عمل الأمم المتحدة القطري للرصد والإبلاغ.

٥.إلغاء المادة (٤٠٧) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ التي تتضمن تدابير خاصة في التعاطي مع الأشخاص الذين يقتلون اطفالاً لأسباب تتعلق بالشرف.^{٣٩}

وقد حظرت اتفاقية حقوق الطفل من تعريض الأطفال تحت السن للمنازعات المسلحة، حيث تنص المادة ٣٨ من الاتفاقية على ان تتعهد الدول الاطراف باتخاذ جميع التدابير الملائمة لكي تضمن الاشتراك الاطفال الذي لم يبلغ سنهم خمسة عشر سنة اشتراكاً مباشراً في الحرب.^{٤٠}

يعاني اطفال العراق، خاصة في مناطق نشاط الحركات الارهابية ، شمال غرب البلاد، من انتهاكات وتجاوزات خطيرة على حقوقه كطفل وانسان. فالجماعات المتطرفة تحاول ان تستخدمه كسلاح في اجندتها الدعائية والقتالية.اما الحكومات العراقية المتعاقبة ، فكانت ردة فعلها بطيئة للغاية وبرامجه لانتشار الطفولة من واقعها المرير ، لا زالت بدائية. فنرى مخيمات النازحين مثلاً ، تعاني من ظروف معيشية سيئة ، وسط ضعف الخدمات الطبية وطبيعة المناخ العراقي القاسيه.

وفي تعليق السيد نائب رئيس الجمهورية ، السيد ايد علاوي ، على تقرير منظمة اليونيسيف حول اطفال العراق ، خاصة في المناطق التي احتلها الارهابيون، ودعا علاوي، الى "حملة عاجلة تبنيها الامم المتحدة وبدعم من المجتمع الدولي لرفع المعاناة عن هؤلاء الأطفال ومعالجة الآثار السلبية التي خلفها احتلال داعش لمدنهم و المعارك الاستعادة التي عايشوها ومحنة النزوح التي عايشوها وفق برامج واليات واضحة وضمن توقيتات زمنية محددة."^{٤١}



المبحث الثالث

واقع أطفال زيجات الدواعش في العراق

خلفَ استيلاء تنظيم داعش الاجرامي على عدد من مدن العراق ، العديد من المشاكل والماسي. ومن بينها ما هو سهل الاصلاح، ولو بعد حين، ومنها ما هو شديد التعقيد ويطلب الكثير من الاهتمام والصبر والتركيز.

والحال بعد ان امن الارهابيون داخل المدن التي احتلوها قاموا يتزوجون من نساء الاهالي او من المهاجرات الغير عراقيات، وكان نتيجة هذه الزيجات، الكثير من الاطفال ، الذين ربما هم اليوم بدون اب او ام او كلاهما معا.

بالاضافة الى السبيات الالاتي تم تزويجهن (اغتصابهن) بالاكراه من قبل مقاتلي التنظيم الارهابي ، وتم توزيعهن كعطايا وبيعن كسلع واهداهن كهدايا. تلك النسوة أصبحن ضحية لهؤلاء المجرمين بالإضافة الى ان المجتمع سينبذهن وخاصة من كانت منهن حملت او تحمل في احساءها او لاد الدواعش.

ان هؤلاء الاطفال ، وعلى مدى سنين نشتهم، تم تلقينهم ليل نهار ، مبادئ دينية متطرفة يؤمن بها التنظيم الارهابي ، حيث تم سلبهم براعتهم وحشرهم رغم اعنةم في ميادين الموت والقتل والتعذيب.

ولاحل ذلك ، ستنطرق في هذا المبحث الى الظروف التي ادت الى وجود هكذا زيجات مشوهة في محافظاتنا المحتلة. ومن ثم التطرق الى مصير هؤلاء الاطفال (ابناء داعش) بعد نجاح القوات العراقية في هزيمة التنظيم الارهابي واستعادة الارض المسلوبة.

المطلب الاول

الظروف الاجتماعية والامنية التي خلقت هذه الزيجات

ان البيئات التي دخل اليها العنصر الارهابي وانتعش وتغلل لم تكن معادية مذهبيا، فالداعشي الذي يأتي الى المناطق (السنية) لا يرى فيها كم العدائية والكراءة التي قد يراها وهو يرثى صوب المناطق (الشيعية) ، فهو يرى في الاولى مدن يجب تحريرها ويرى في الثانية مدن يجب تدميرها، وحتى من جانب الاهالي ، فعند هجوم تنظيم داعش على مدينة الموصل والمناطق المجاورة لها ، هرب من الاهالي من يشعر بأنه سيكون هدفا للغزوة فقط(وهم من طائفة مغايرة)، اما باقي الاهالي فكانوا في بيوتهم ولم يحرکوا ساكنا(وهم من طائفة مشابهة).

فهجوم التنظيم الارهابي اوضح خطوطا للتقسيم المذهبي كانت خفية، لكنها للاسف موجودة او تم ايجادها. الظروف الاجتماعية السيئة داخل المدن ، هي التي مهدت لاحتلالها ، فيما بعد ، قوى الارهاب. فعندما سقط نظامبعث في نيسان ٢٠٠٣، أصدر الحاكم الأميركي بول بريرمر قراراً بحل وزارة الدفاع، فوجد عشرات الآلاف من أبناء العشائر أنفسهم ضمن جيش بطاله، فتفاقتهم الفصائل الدينية الصاعدة وخاضت بهم حرب شوارع طاحنة، قبل أن ينتهي الحكم ليد «داعش». هؤلاء لا يشكلون القوة القتالية للتنظيم فقط، بل قوته الاقتصادية بعد أن أوكلت إليهم إدارات قطاعات تجارية وإنتاجية مهمة.^(٤) وهذا ما اشارت له فقرة(b) في توصيات اللجنة التحقيقية الخاصة بسقوط الموصل، وهي تشير الى مسؤولية السيد رئيس الوزراء السابق في ذلك: "اختيار قادة وامرين غير اكفاء مورست في ظل قياداتهم كافة انواع الفساد واخطرها تسرب المقاتلين او كما تسمى ظاهرة الفضائيين ، اضافة الى عدم محاسبة العناصر الامنية الفاسدة من قبل القيادة والامرين والتي لها الدور الاكبر في اتساع الفجوة بين الاهالي والقوات الامنية".^(٥) فالموصليون ضاقوا ذرعا بتصرفات القوات الامنية الحكومية ، وحاولوا التخلص من سلطتها عبر مساندة داعش او على اقل تقدير عدم الوقوف مع القوات الحكومية وهي تتقهقر امام فلول التنظيم.

ان هذه المواقف الحكومية غير المسؤولة ادت الى حدوث فراغ امني ملأه في النهاية تنظيم داعش خصوصا ان اغلب قادة السنة اتهموا بالعمليات الارهابية وابعدوا عن المشهد السياسي امثال طارق الهاشمي ورافع العيساوي الذي انضم الى المحتجين في الانبار. فلم يبق امام هؤلاء طريق الا حمل السلاح او دعم المسلمين الذين دخلوا الى مناطقهم. من هنا نستطيع ان نلخص اسباب تواجد داعش في المناطق السنية الى ما يلي:



اولا/ لوجود حاضنة ملائمة لبناء تحركهم في وسط سنة العراق
ثانيا/ عدم قدرة القوات العسكرية العراقية من السيطرة على المناطق السنية وفشلها في كسب ثقة سكانها
ثالثا/ عدم قدرة الحكومة العراقية السيطرة على الحدود بين العراق وسوريا مما سهل دخول الكثير من مقاتلي التنظيم (داعش) الى داخل العراق.^(٤٤)

الظروف الاجتماعية والامنية التي مرت بها محافظة نينوى وما حولها ، مهد لظهور جملة من الظواهر الشاذة ، ومنها زيجات داعشية ، اجنبية الاطراف او احدهما او عراقية خالصة وما زاد الطين بله الاطفال الذين كانوا نتيجة لتلك الزيجات . بالإضافة الى الولادات التي حصلت نتيجة الاعتداءات الجنسية على الفتيات من قوميات اخرى كالشبك والايزيديه والمسيحية او ما يسمى داعشيا بـ(السبايا).

فيما سعى التنظيم الارهابي من خلال إدارة مناطق وتوارد اللاجئين إلى الضغط على الأهالي الذين يعاونون من العوز والظروف المعيشية الصعبة، او اجبارهم حتى إلى تزويج بناتهم من مرتزقه. كذلك برزت مشاكل كبرى في التعرف إلى نسب الأبناء الذين ولدوا نتيجة لهذا الزواج "غير الشرعي" بعد وفاة آبائهم، حيث توفي عدد من هؤلاء المجرمين وتركوا وراءهم أطفالاً لا يعرف من هم آباؤهم.^(٤٥)

المطلب الثاني مصير اطفال داعش بعد هزيمة التنظيم في العراق

أن اطلاق يد القوات الامنية للانتقام من مجرمي داعش ، له ما يبرره داخليا واقليميا ودوليا، فمن ناحية الحكومة العراقية هي وسيلة لامتصاص نسمة وغضب المقاتلين الذي واجهوا خبث داعش وفقدوا الكثير من الرفقاء، وكذلك لارضاء جمهور الشعب وذوي سبایکر والصقلاوية وغيرها من المذايحة التي ارتكبها التنظيم الارهابي بحق العراقيين دون رحمة، وايضا من الاسباب المحتملة التغطية على فشل واحفاقات الحكومة السابقة وحتى الحالية على جميع الصعد .اما بالنسبة للجوار العراقي فان قتل هؤلاء الدواعش(باغليتهم العربية) ، حتى وان كانوا اسرى ، فهم غير مرغوب بهم في بلدانهم ، وان عادوا سيكونوا مجرد قنابل موقوتة، لذا سيكون ثمن تصفيتهم اقل وطاعة من عودتهم الى بلدانهم العربية.

وفي دراسة لدار الافتاء المصرية حول هذا الموضوع ، حددت فيها أربعة أنماط للعائدin من «داعش»
لدولهم، الأول لديه رغبة في عدم المشاركة مع «داعش» مستقبلاً وليس لديه حماسة شديدة للانخراط في القتال
مجددًا بعدما اكتشف خداع التنظيم له. أما الثاني فيضم «داعش» شعروا بالندم من تجربتهم مع التنظيم
ويحاولون منع أقربائهم من خوض التجربة نفسها. أما الثالث فهو يُخدع بنشر أفكار متشددة عند عودته، وهذا
النمط يشكل خطورة على الدول الأوروبية، بحسب الدراسة. أما الرابع فلدى أتباعه التزام آيديولوجي بالعنف في
الداخل والخارج، وهؤلاء لا يعودون إلى ديارهم سوى بعد تفزيذ هجمات في الخارج، وهو النمط الأشد خطورة
والأكثر انتشارا.^(٤٦)

اما بالنسبة للدول الغربية وعلى راسها الولايات المتحدة ، فان غض النظر عن قتل هؤلاء الارهابيين ،
يبرىء ساحة واسطنطن من تهم دعم الحركات الارهابية، ويخلص اوربا من دناب منفردة تنتظر العودة الى بلدانها
لتتفزيذ غزوتها الدموية.

رغم ان تلك التصرفات الانتقامية لا تخدم قضيائنا المنصفة، وكما تذكر بلقيس والي(الناشطة في حقوق
الانسان) أن مشاهد اعدام الجنود العراقيين لعناصر من داعش، قد يبعث حياة جديدة في "الدولة الإسلامية"
(داعش) المعلنة من طرف واحد، مهما كان الاسم الجديد لنسختها المحسنة بعد سقوط "عاصمتها" العراقية. و
إن انتهاكات غير مسبوقة بهذه، في وقت تحفل فيه شوارع بغداد بتحرير الموصل، قد تدفع رجالا أكثر غضبا
إلى الالتحاق بهؤلاء المتطرفين.^(٤٧)

وان كان مصير الكبار من داعش هو القتل في المعارك او الاعدام بعدها ، فما هو مصير صغارهم ؟
وفي مجال اخر صدرت عدة صكوك دولية ، في مجال العناية بحقوق الطفل ، أولت اغلبيتها عناية خاصة
للاطفال وحقوقهم، وأول تلك الصكوك واكثرها شيوعا هو الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر عن
الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من كانون الاول عام ١٩٤٨.^(٤٨)

لقد اشارت اتفاقية حقوق الطفل الاممية في الفقرة الثانية: "تحترم الدول الأطراف الحقوق الموضحة في هذه الاتفاقية وتتضمنها لكل طفل يخضع لوليته دون أي نوع من أنواع التمييز، بغض النظر عن عنصر الطفل



أو والديه أو الوصي القانوني عليه أو لونهم أو جنسهم أو لغتهم أو دينهم أو رأيهم السياسي أو غيره أو أصلهم القومي أو الإثنى أو الاجتماعي، أو ثروتهم، أو عجزهم، أو مولدهم، أو أي وضع آخر".^(٤٩)

ونصت الاتفاقية كذلك على ان للطفل الذي يقع ضحية لأي شكل من اشكال الاعمال او الاستغلال او الاعادة او التعذيب او المعاملة اللانسانية او المنازعات المسلحة ، الحق في تلقي التأهيل البدني والنفسي او اعادة الاندماج المجتمعي ، وذلك في بيئة تعزز صحة الطفل واحترامه لذاته وكرامته(المادة ٣٩).^(٥٠)

وطبعا لا يوجد قانون لحماية الطفل العراقي رغم انضمام العراق لاتفاقية حقوق الطفل، والقوانين والاعلانات الدولية التي تنص جميعها على ضرورة ان تكون للطفل بيئة مناسبة للعيش والتعليم، فإن مشروع قانون الطفل العراقي ما زال مركوناً في رفوف مجلس النواب.^(٥١) فيما أشار الاستاذ كاظم عبد جاسم الزيداني الى ان القوانين الخاصة بالاطفال في العراق متشعبة في منظومة قانونية تضم المئات من القوانين منها قانون العقوبات والاحاديث ورعاية الفاقرین وان الضرورة تقتضي سن تشريع موحد للاطفال يضم كافة الامور القانونية المتعلقة من احوال شخصية وحماية جزائية واجراءات جنائية وتكون متوافقة مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ولابد من توفير الضمانات اللازمة لحماية حقوق الطفل القانونية في قانون العقوبات وحماية الطفل من العنف الاسري العائلي الجسدي والجنسى والنفسي.^(٥٢)

ومع صمت الجانب العراقي عن هذا الموضوع المهم، الا ما صرخ به وزير العمل والشؤون الاجتماعية محمد شياع السوداني، معتبرا إن "ظاهرة أطفال داعش موجودة وتحجب الحديث عنها لأنها تتبرأ حساسية البعض يعتبرها طعنا في الآخرين" وأشار السوداني إلى أن "عددهم تجاوز ١٢٥ طفلا حتى الآن".^(٥٣) فيما ذكرت صحيفة الغارديان ان عددهم يتجاوز المئات وربما الالاف من الاطفال الذين يتحملون عبئا يتمثل في ايديولوجيا داعش التي سلبت منهم براعتهم، كما نظرة المجتمع التي تراهم مجرد صغار الشيطان، وعديمي الجنسية ومنبوذين ، ولا يستحقون الاهتمام.^(٥٤)

وعند تصفح الاعلان العالمي لحقوق الانسان، المادة الخامسة عشر : (١- لكل فرد حق التمتع بجنسية ما . ٢- لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفا او انكار حقه في تغييرها)^(٥٥) ، وهذا يلزم الحكومة العراقية بایجاد حل قانوني لمشكلة ابناء ارهابي داعش من العراقيين على اقل تقدير. لكن هناك فقرات في الدستور العراقي قد تتنافي مع هكذا توجه لتبني الاطفال ، ففي المادة (١٨) من الدستور : اولا : العرقي هو كل من ولد لاب عراقي او ام عراقية. ثانيا: الجنسية العراقية حق لكل عراقي ، وهي أساس مواطنته.^(٥٦)

وقد وثقت حكومات وخبراء أوروبيون ما لا يقل عن ٦٠٠ طفل أجنبي من المقاتلين الذين يعيشون أو عادوا من أراضي (دولة داعش) في سوريا أو العراق أو ليبيا. ولكن الأرقام هي على الأرجح أعلى بكثير.^(٥٧)
ويقول أحد المتخصصين في الجماعات الإسلامية إن الأطفال الغربيين من داعش وهم بالمئات من تم تلقينهم عقيدة دينية يشكلون في نظر القيادات خطرا محتملا ينبغي الاستعداد لمواجهته في حال عودتهم إلى بلدانهم الأصلية، وذلك بعد أن قضوا سنوات في صفوف تنظيم (الدولة الإسلامية)، ويأتي ذلك خصوصا بعد الهزائم التي منيت بها الجماعات، حيث بدأت تتكاثر الانشقاقات في صفوف المقاتلين بين المحليين والأجانب الذين انضموا إلى أرض "الخلافة الإسلامية".^(٥٨)

الغموض الذي يلف مصير هؤلاء الاطفال يتركنا امام تكهنات وتوقعات قد يكون منها الصائب او الخطأ، لكن من الضروري على منظمات حقوق الانسان العراقية والعربيّة والاجنبية ان تسعى جاهدة لمعرفة الحقيقة وما تنوی الحكومة فعله ، بكل شفافية ، مع هؤلاء الصغار باعتبارهم ضحايا لا اولاد مجرمين. وعدم الاعتراف بعدهم الحقيقي ، من قبل المسؤولين العراقيين ، لا يبشر بخير مقدما.



الخاتمة والتوصيات

العراق دولة متعطشة للديمقراطية ، لأنها حكمت بالحديد والنار لزمن طويLl. وحتى حين قبّلت بالاحتلال ثمنا لنيل الحرية والحقوق ، جاءت الأخيرة مشوهة وتواجهها العديد من العقبات والصعوبات.

الإنسان العراقي يطمح إلى نيل حقوقه الإنسانية . وقام ، بكل ما عرف عنه من تحضر وتاريخ مدني موغل بالقدم ، بالسعى إلى انجاح التجربة الديمقراطية في بلاده ، متحملاً لأجل ذلك الكثير واعطى كذلك الكثير من الضحايا والشهداء.

ومما لا شك فيه ان حقوق الإنسان ، في بلاد ما بين النهرين ، لازلت دون المستوى المقبول ، لأسباب عديدة منها غموض شكل الدولة ودستورها ، وتفشي الفساد في مفاصل الدولة ، واخيرا دخول المنظمات الإرهابية إلى مدن العراق المنكوبة ، مسبقاً، بغياب اغلب مقومات الحياة او ابسط حقوق الإنسان.

وقد ترك الإرهاب ، بعد انهزامه الساحق، ندويا على وجه المحافظات التي رزحت تحت احتلاله البغيض. ومن بينها ، مشكلة الأطفال الذي ابائهم من مقاتلي داعش، والذي ولدوا خلال مدة الاحتلال .

هؤلاء الأطفال هم قنابل موقوتة وتهديد امني مستقبلي خطير ، اذ ما تركوا يكبروا في ذات البيئة والظروف التي حولت ابائهم وامهاتهم الى مناصري للحركات الإرهابية ومدافعين عنها. وهؤلاء الأطفال أيضا ، قضية انسانية كبيرة ، لا يجب تجاهلها بدعوى انهم ابناء داعش ، ولمهم حقوق لا تقل أهمية عن حقوق اطفال العراق الآخرين ، لأنهم ضحايا وليس لهم ذنب في ما جرى ، لكن باستطاعتنا ان نغير في ما سيجري.

وفي سبيل تحقيق مبادئ حقوق الإنسان التي يحترمها الجميع ، وشددت عليها كل الاديان السماوية ومنها الدين الإسلامي ، نتقم الى صانع القرار السياسي والأمني في العراق ، والى من يهمه الامر كذلك ، جملة من التوصيات والنصائح ، عسى ان يؤخذ بها كلها او بعضها على اقل تقدير.

- ١ - توفير قاعدة بيانات ، دقيقة قدر المستطاع، يتم من خلالها جرد عدد الأطفال واعمارهم بالإضافة الى بياناتهم الشخصية الاخرى ، لتكون اساس لانطلاق أي معالجة علمية وعملية لحل مشاكلهم .
- ٢ - استخدام برامج الرعاية الاجتماعية لاجل تأهيل الأطفال وأهلهم ان تطلب الامر، لغرض مواجهة الفكر الداعش الذي قد يكون ترسخ في عقولهم وتقنيد طروحات الإرهابيين الدينية المنحرفة. وهذا ما حدث بالفعل في ١٩ حزيران، اذ أصدر مجلس قضاء الموصل تعديما يقول إن ما يسمى بـ "عوازل الدواعش" يجب أن ينقلوا إلى مخيمات لـ "إعادة تأهيلهم نفسياً وفكرياً ودمجهم بالمجتمع بعد التأكد من استجابتهم للتأهيل".^(٥٩)

٣ - توفير مناخ الاحتضان الابوي للأطفال ضحايا داعش من قبل جميع المؤسسات الحكومية ، الخدمية منها والاعلامية . وايقاف أي تحريض ضد الابرياء في مناطق سيطرة داعش ، سواء من النساء (زوجات الدواعش) او اطفالهم ، خاصة في موقع التواصل الاجتماعي التي اصبحت تتحكم بالذائق العامة للشعب وتقولب الرأي العام.

٤ - وضع حلول عادلة لمصير الأطفال من اصول غير عراقية من جهة الاب والام ، من مقاتلي داعش، عبر دراسة كل حالة على حدا، من باب رعاية مصلحة الوطن وحقوق الطفل كأنسان، فيتم اما اعادته الى اقاربه في الخارج ان طالبوا به ، او زوجه في دور الايتام العراقية.

٥ - تجنب وضع الأطفال من زيجات داعشية في مراكز او دور رعاية خاصة بهم لوحدهم، بل من الضروري دمجهم من المجتمع العراقي ، وتنقيتها الاواصر التي تربطهم ، واحياء رابطة الوطنية والولاء للعراق فيهم.



المصادر

الكتب :

١. كرین برينتن، تشريح الثورة، ترجمة سمير الجبلي، دار الفارابي وكلمة، ط١، ابوظبي-الامارات، ٢٠٠٩
٢. حسن مصطفى الباش، حقوق الانسان بين الفلسفة والاديان، جمعية الدعوة الاسلامية العالمية، ط١، بنغازي-ليبيا، ١٤٢٦هـ
٣. حسين جميل، حقوق الانسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، ١٩٨٦
٤. لين هانت، شأة حقوق الانسان، ترجمة فايقة جرجس حنا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط١، القاهرة-مصر، ٢٠١٢
٥. حميد حنون خالد، حقوق الانسان، مكتبة السنہوري، ط١، بغداد-العراق، ٢٠١٣
٦. اكرم حسام فرات، مكافحة الارهاب والقانون الدولي لحقوق الانسان، دار الايام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان-الأردن، ٢٠١٥
٧. توفيق نجم الانباري، حقوق الانسان وقت السلم وال الحرب، العاذك لصناعة الكتب، ط١، القاهرة-مصر، ٢٠١١
٨. خالد مصطفى فهمي، النظام القانوني لحماية الطفل ومسؤوليته الجنائية والمدنية، دار الفكر الجامعي، ط١، الاسكندرية-مصر، ٢٠١٢
٩. ماهر صالح علاوي الجبوري واخرون، حقوق الانسان والطفل والديمقراطية، العاذك لصناعة الكتب، بيروت-لبنان، ٢٠٠٩
١٠. هادي نعيم الملاكي، المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الانسان، مكتبة السنہوري، ط٢، بغداد-العراق، ٢٠١١
١١. الشافعي محمد بشير، قانون حقوق الانسان، منشأة المعارف، ط٣، الاسكندرية-مصر، ٢٠٠٣
١٢. سعدی محمد الخطيب، حقوق الانسان وضماناتها الدستورية، منشورات الحلبى الحقوقية، ط١، بيروت-لبنان، ٢٠١١

الدوريات:

بحوث ودراسات :

١. أمل عبد الحسن علوان، حقوق الانسان والديمقراطية، جامعة القادسية، الرابط:
<http://qu.edu.iq/eduw/wp-content/uploads/2015/03/%D9%85%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.pdf>
٢. عادل عامر، حماية حقوق الإنسان في زمن الصراعات المسلحة، منتديات دار العلوم القانونية والانسانية، الرابط:
<https://goo.gl/F3zgh2>
٣. مثنى عبد الجبار عبود، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، الرابط:
<http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&lcid=49199>
٤. نسرين محمد عبده، حقوق الانسان المفهوم والخصائص والتصنيف، ٢٠١٥، الرابط:
<http://www.alukah.net/library/0/82711>
٥. جبار عبد الطربوشى، مفهوم الامن القومى资料， مؤسسة النور للثقافة والاعلام، الرابط:
<http://www.alnoor.se/article.asp?id=95366>
٦. حسن الشبلی، تقييم الاعلان بعد ٥ عام، مركز الامام موسى الصدر لابحاث والدراسات، الرابط:
<http://imamsadr.net/News/news.php?NewsID=3916>
٧. المقاتلون العائدون من داعش .. المعضلة والفرصة البديلة، دراسة لدار الافتاء المصرية، الرابط:
<http://www.dar-alifta.org/ar/Viewstatement.aspx?sec=media&ID=5512>



تقارير :

١. التقرير السنوي ٢٠١٦-٢٠١٧، منظمة العفو الدولية، الرابط : <https://www.amnesty.org/ar/countries/middle-east-and-north-africa/iraq/report-iraq>
٢. تقرير اللجنة التحقيقية في سقوط الموصل، شبكة رووداو الاعلامية، الرابط: <http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/1708201511>
٣. تقرير حقوق الانسان في العراق لعام ٢٠١٠، بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) مكتب حقوق الانسان.
٤. تقرير حول حقوق الإنسان في العراق: كانون الثاني حزيران - ٢٠١٤ ، مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.
٥. ملخص هيومن رايتس ووج لشهر كانون الثاني ٢٠١٦ ، الرابط: https://www.hrw.org/sites/default/files/iraq_ar_1.pdf
٦. موقع الأمم المتحدة ، الرابط: <http://www.un.org/ar/about-un>
٧. موقع الأمم المتحدة في العراق، الرابط: http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=3324:2015-02-24-08-16-56&lang=ar

مقالات :

١. ANTHONY FAIOLA& SOUAD MEKHENNET, The Islamic State's new threat: child terrorists, <http://www.denverpost.com/2017/02/11/islamic-state-child-terrorists>
٢. These are the orphaned children of ISIS terrorists,new York post, <http://nypost.com/2017/04/21/these-are-the-orphaned-children-of-isis-terrorists>
٣. الأطفال أوائل ضحايا الإرهاب وأواخر من يفكر فيهم المتطرفون،صحيفة العرب،الرابط: <http://alarab.co.uk/?id=83155>
٤. بلقيس والي،سقوط الموصل قد يكون بداية لنسخة جديدة من "داعش" وليس نهاية له،موقع هيومن رايتس ووج، الرابط: www.hrw.org/ar/news/2017/07/19/306953
٥. حامد اللامي ، حقوق الانسان في العراق، وكالة انباء براثا، الرابط: <http://burathanews.com/arabic/studies/152349>
٦. سروة عبد القادر، ماهي داعش وكيف جاؤا للعراق، شبكة NRT ، الرابط: <http://www.nrttv.com/AR/birura-details.aspx?Jimare=2291>
٧. صحيفة الغارديان، الرابط : <https://www.theguardian.com/world/2017/jul/26/orphans-of-isis-dangers-children-mosul-recaptured>
٨. عادل كمال ومحمد عواد،داعش والموصل، صحيفه الحياة النسخه الالكترونية، الرابط: <https://goo.gl/rYr4Fv>
٩. العراق: إرسال "عوائل الدواعش" إلى "مخيم إعادة تأهيل"، موقع هيومن رايتس ووج، الرابط: <https://www.hrw.org/ar/news/2017/07/13/306599>
١٠. فرح العبدلات، الأطفال ضحايا الارهاب، صحيفه الوطن، الرابط: <http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=463087>
١١. قناة الجزيرة ، الرابط : <https://goo.gl/27rd17>
١٢. قناة السومرية ، الرابط: [#http://www.alsumaria.tv/news/212458/alsumaria-news/ar](http://www.alsumaria.tv/news/212458/alsumaria-news/ar)
١٣. موقف الربيعي ، الامن القومي العراقي، جريدة الشرق الأوسط، الرابط: <http://archive.aawsat.com/leader.asp?article=238873&issueno=9328#.WY31ldIjHIV>



٤. موقع اذاعة العراق الحر، الرابط: <https://www.iraqhurr.org/a/25196213.html>
٥. موقع دويتش فيلية، الرابط : <http://www.dw.com/ar/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D9%87%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/a-16677754>
٦. ويكيبيديا، الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/الإعلان_العالمي_لحقوق_الإنسان
٧. موسى بريزات ، مؤتمر الحوار العربي الابيري الثالث للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان،موقع المركز الوطني لحقوق الانسان، الرابط: <https://goo.gl/b1wojv>
٨. بيان رسمي للسيد اياد علاوي ، قناة NRT ، الرابط: <http://www.nrttv.com/Ar/Detail.aspx?Jimare=50815>

قوانين واتفاقيات:

١. اتفاقية حقوق الطفل، موقع الأمم المتحدة الالكتروني، الرابط: www.unicef.orgarabicrcfilesrc_arabic.pdf
٢. الامانة العامة لمجلس الوزراء، الرابط: <http://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=6441>
٣. جهاز المخابرات العراقي ، الرابط: <http://www.inis.iq>
٤. مستشارية الامن الوطني، الرابط: <https://nsa.gov.iq/page/1/about-us>

الهوامش

- (١) حسن مصطفى الباش، حقوق الانسان بين الفلسفة والاديان، جمعية الدعوة الاسلامية العالمية، ط١، بنغازي-ليبيا، ١٤٢٦هـ . ص ٧.
- (٢) حميد حنون خالد، حقوق الانسان، مكتبة السنهروري، ط١، بغداد-العراق، ٢٠١٣، ص ١٩.
- (٣) حسين جميل، حقوق الانسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، ١٩٨٦، ص ١١.
- (٤) أمل عبد الحسن علوان، حقوق الانسان والديمقراطية، جامعة القadiسية، الرابط: <http://qu.edu.iq/eduw/wp-content/uploads/2015/03/%D9%85%D8%A7%D8%AF%D8%A9%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D8%AF%D9%86.pdf>
- (٥) نسرین محمد عبده، حقوق الانسان المفهوم والخصائص والتصنيف، ط٢، الرابط: <http://www.alukah.net/library/0/82711>
- (٦) اكرم حسام فرحتات، مكافحة الارهاب والقانون الدولي لحقوق الانسان، دار الايام للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان-الأردن، ٢٠١٥، ص ٤٧.
- (٧) حميد حنون خالد، مصدر سابق، ص ١٤٨.
- (٨) قناة الجزيرة ، الرابط : <https://goo.gl/27rd17>
- (٩) حسين جميل، مصدر سابق، ص ١٧.
- (١٠) لين هانت، شأة حقوق الانسان، ترجمة فايبة جرجس حنا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط١، القاهرة- مصر، ٢٠١٢، ص ٢١.
- (١١) حميد حنون خالد، مصدر سابق، ص ١٥١.
- (١٢) مثنى عبد الجبار عبود، كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، الرابط: <http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/lecture.aspx?fid=11&lcid=49199>
- (١٣) كرين بريتنن، تشریح الثورة، ترجمة سمير الجلي، دار الفارابي وكلمة، ط١، ابوظبی-الامارات، ٢٠٠٩، ص ١١٠.
- (١٤) اكرم حسام فرحتات، مصدر سابق، ص ٥٣.
- (١٥) موقع الامم المتحدة ، الرابط: <http://www.un.org/ar/about-un>
- (١٦) محمد جمعة جبالي، الامم المتحدة انجازات و اخفاقات، موقع سكاي نيوز، الرابط: <https://goo.gl/tPeFc7>



- (١٧) ويكيبيديا، الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/الإعلان_العالمي_لحقوق_الإنسان
- (١٨) حسن الشبلي، تقييم الإعلان بعد ٥ عام، مركز الإمام موسى الصدر للباحث والدراسات، الرابط: <http://imamsadr.net/News/news.php?NewsID=3916>
- (١٩) حسين جميل، مصدر سابق، ص ٤٩.
- (٢٠) موقع الأمم المتحدة في العراق، الرابط: http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=3324:2015-02-24-08-16-56&lang=ar
- (٢١) موقع دويتش فيلية، الرابط : <http://www.dw.com/ar/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D9%87%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/a-16677754>
- (٢٢) موقع اذاعة العراق الحر، الرابط: <https://www.iraqhurr.org/a/25196213.html>
- (٢٣) الامانة العامة لمجلس الوزراء، الرابط: <http://cabinet.iq/ArticleShow.aspx?ID=6441>
- (٢٤) حامد اللامي ، حقوق الانسان في العراق، وكالة انباء براثا، الرابط: <http://burathanews.com/arabic/studies/152349>
- (٢٥) التقرير السنوي ٢٠١٦-٢٠١٧، منظمة العفو الدولية، الرابط: <https://www.amnesty.org/ar/countries/middle-east-and-north-africa/iraq/report-iraq>
- ٢٦ منظمة الصحة العالمية ، الرابط: http://www.who.int/cancer/country-profiles/irq_ar.pdf?ua=1
- ٢٧ منظمة الصحة العالمية، الرابط: <http://www.who.int/features/2014/humanitarian-emergency-response/ar>
- (٢٨) توفيق نجم الانباري، حقوق الانسان وقت السلم وال الحرب، العاتك لصناعة الكتب، ط١، القاهرة-مصر، ٢٠١١، ص ٧٧.
- (٢٩) عادل عامر، حماية حقوق الإنسان في زمن الصراعات المسلحة، منتديات دار العلوم القانونية والاسانية، الرابط: <https://goo.gl/F3zgh2>
- (٣٠) جهاز المخابرات العراقي ، الرابط: <http://www.inis.iq>
- (٣١) مستشارية الامن الوطني، الرابط: <https://nsa.gov.iq/page/1/about-us>
- (٣٢) موقف الربيعي ، الامن القومي العراقي، جريدة الشرق الأوسط، الرابط: <http://archive.aawsat.com/leader.asp?article=238873&issueno=9328#.WY31ldIjHIV>
- (٣٣) جبار عبد الطربoshi، مفهوم الامن القومي العراقي، مؤسسة النور للثقافة والاعلام، الرابط: <http://www.alnoor.se/article.asp?id=95366>
- (٣٤) ملخص هيومن رايتس ووج لشهر كانون الثاني ٢٠١٦ ، الرابط: https://www.hrw.org/sites/default/files/iraq_ar_1.pdf
- ٣٥ موسى بريزات ، مؤتمر الحوار العربي الابيري الثالث للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان،موقع المركز الوطني لحقوق الانسان، الرابط: <https://goo.gl/b1wojv>
- (٣٦) تقرير حقوق الانسان في العراق لعام ٢٠١٠ ،بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) مكتب حقوق الانسان،ص ٢٦.
- (٣٧) فرح العبدلات، الأطفال ضحايا الإرهاب، صحيفة الوطن، الرابط: <http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=463087>
- (38)ANTHONY FAIOLA& SOUAD MEKHENNET, The Islamic State's new threat: child terrorists, <http://www.denverpost.com/2017/02/11/islamic-state-child-terrorists/>
- (٣٩) تقرير حول حقوق الإنسان في العراق: كانون الثاني حزيران - ٢٠١٤ ، مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ص ١٥.
- ٤ خالد مصطفى فهمي، النظام القانوني لحماية الطفل ومسؤوليته الجنائية والمدنية، دار الفكر الجامعي، ط١، الاسكندرية-مصر، ٢٠١٢ ، ص ١٦٤.
- ٤ بيان رسمي للسيد اياد علاوي ، قناة NRT ، الرابط: <http://www.nrttv.com/Ar/Detail.aspx?Jimare=50815>
- (٤٢) عادل كمال ومحمد عواد،داعش والموصل،صحيفة الحياة الالكترونية، الرابط: <https://goo.gl/rYr4Fv>
- (٤٣) تقرير اللجنة التحقيقية في سقوط الموصل،شبكة رووداو الاعلامية، الرابط: <http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/iraq/1708201511>



- (٤٤) سروة عبد القادر، ماهي داعش وكيف جاؤا للعراق، شبكة NRT، الرابط:
<http://www.nrttv.com/AR/birura-details.aspx?Jimare=2291>
- (٤٥) قناة الغدير الفضائية، الرابط:
<http://www.alghadeer.tv/news/detail/23678>
- (٤٦) المقاتلون العاندون من داعش .. المعضلة والفرصة البديلة، دراسة لدار الافتاء المصرية، الرابط:
<http://www.dar-alifta.org/ar/Viewstatement.aspx?sec=media&ID=5512>
- (٤٧) بلقيس والي،سقوط الموصل قد يكون بداية لنسخة جديدة من "داعش" وليس نهاية له،موقع هيومن رايتس ووج، الرابط:
www.hrw.org/ar/news/2017/07/19/306953
- (٤٨) ماهر صالح علاوي الجبوري واخرون، حقوق الانسان والطفل والديمقراطية، العاتك لصناعة الكتب، بيروت-لبنان، ٢٠٠٩، ص ١٥٧.
- (٤٩) اتفاقية حقوق الطفل، موقع الامم المتحدة الالكتروني، الرابط:
www.unicef.org/arabicrcfilescrc_arabic.pdf
- (٥٠) هادي نعيم المالكي، المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الانسان، مكتبة السنهروري، ط٢، بغداد-العراق، ٢٠١١، ص ١٢٧.
- (٥١) صحيفة العالم الجديد، الرابط :
<https://goo.gl/cu4e1L>
- (٥٢) كاظم عبد جاسم الزيدى، الحماية القانونية للطفل في قانون العقوبات العراقى، مركز النور للدراسات، الرابط:
<http://www.alnoor.se/article.asp?id=37479>
- (٥٣) قناة السومرية ، الرابط: #<http://www.alsumaria.tv/news/212458/alsumaria-news/ar>
- (٥٤) صحيفة الغارديان، الرابط :
<https://www.theguardian.com/world/2017/jul/26/orphans-of-isis-dangers-children-mosul-recaptured>
- (٥٥) الشافعى محمد بشير، قانون حقوق الانسان، منشأة المعارف، ط٣، الاسكندرية-مصر، ٢٠٠٣، ص ٣٣٩.
- (٥٦) سعدى محمد الخطيب، حقوق الانسان وضمانتها الدستورية، منشورات الحلبي الحقوقية، ط١، بيروت-لبنان، ٢٠١١، ص ١٥٠.
- (57) These are the orphaned children of ISIS terrorists,new York post,
<http://nypost.com/2017/04/21/these-are-the-orphaned-children-of-isis-terrorists/>
- (٥٨) الأطفال أوائل ضحايا الإرهاب وأواخر من يفكرون فيهم المتطرفون،صحيفة العرب،الرابط:
<http://alarab.co.uk/?id=83155>
- (٥٩) العراق: إرسال "عوازل الدواعش" إلى "مخيم إعادة تأهيل"، موقع هيومن رايتس ووج، الرابط:
<https://www.hrw.org/ar/news/2017/07/13/306599>

